

Document: EB 2021/132/R.33/Rev.1
Agenda: 18(d)
Date: 19 April 2021
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الستين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Advit Nath

المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto

مديرة الإبلاغ المالي والتمويل المؤسسي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة
روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للعلم

موجز تنفيذي

- 1- في ضوء جائحة كوفيد-19، انعقد الاجتماع الستون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات عن بُعد.
 - 2- وناقشت لجنة مراجعة الحسابات عددا كبيرا من الوثائق، سيُقدم معظمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها أو الموافقة عليها في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة. وشملت بنود جدول الأعمال ما يلي:
 - احتياجات السحب الثاني والأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021؛
 - استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي؛
 - التقرير السنوي بشأن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف؛
 - مواضيع متعلقة بنموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والإطار المالي (2022-2024) – للاستعراض:
- (أ) آلية الحصول على الموارد المقترضة (AC 2021/160/R.7 + Add.1)
- (ب) تحديث شروط التمويل في الصندوق (AC 2021/160/R.8 + Add.1 + Add.2)
- تحديث استخدام الأموال المرحلة.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الستين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في أن تسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها أثناء اجتماعها الستين بعد المائة المنعقد في 7 أبريل/نيسان 2021. وفي ضوء حالة الطوارئ الناشئة عن جائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع عن بُعد باستخدام تطبيق Zoom للتداول بالفيديو.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتمد جدول الأعمال دون إدخال أية تعديلات عليه.

محاضر الاجتماع التاسع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر بما في ذلك بعض التعديلات التي اقترحها أعضاء اللجنة.

خطة لاختيار المراجع الخارجي للفترة 2022-2026 (AC 2021/160/R.10) - للعلم

4- أشارت الإدارة إلى أنه بما يتماشى مع سياسة الصندوق بشأن التدوير والخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي، سُنهي المراجع الخارجي، Deloitte & Touche SpA، ولايته الثانية بمراجعة القوائم المالية لعام 2021. وقدمت الإدارة عرضاً عاماً لعملية اختيار شركة المراجعة الخارجية الجديدة لولاية تغطي الفترة من 2022 إلى 2026 ضمناً.

5- استعرضت الوثيقة وأشار إلى أنه سيجري دعم عملية الاختيار من قبل المملكة المتحدة التي ستعمل بصفقتها جهة اتصال للجنة مراجعة الحسابات، في حين شجع رئيس اللجنة، الذي التزم أيضاً بمتابعة العملية بنفسه، أعضاء اللجنة الآخرين على أن يقوموا بالشيء ذاته أيضاً على أساس بذل أفضل جهد.

احتياجات السحب الثاني والأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021 (AC 2021/160/R.11) – للاستعراض

6- أدرجت الإدارة بند جدول الأعمال مشيرة إلى احتياجات السحب للسنة المالية 2021، بما يتماشى مع أحدث الموارد المتاحة لعقد الالتزامات والصروفات المتوقعة. واستعرضت الوثيقة من قبل أعضاء اللجنة وستقدم إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها.

التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي – للاستعراض

(أ) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للعام 2020 (AC 2021/160/R.13)

(د) تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (AC 2021/160/R.16)

7- قدمت الإدارة لمحة عامة عن أداء حافظة الاستثمارات للسنة المالية 2020، والتي تأثرت بالتقلبات المتعلقة بكوفيد، وقدمت تحديثاً حول وضع التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

8- واستعرضت اللجنة الوثيقتين، اللتين ستقدمان كليهما إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي للعلم.

مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحادي والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات:

(AC 2021/160/R.12) - للاستعراض

9- استعرضت اللجنة جدول أعمال الاجتماع الحادي والستين بعد المائة واعتمده، مشيرة إلى أن الاجتماع سيعقد في 28 يونيو/حزيران 2021.

مسائل أخرى

- (أ) تحديث بشأن مقترح الدخول في ترتيب للاقتراض مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية لدعم برنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
- 10- قدمت الإدارة تحديثًا شفهيًا لترتيبات الاقتراض المتفق عليها مؤخرًا مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية. وأشار إلى أن المجلس التنفيذي قد وافق على القرض بالفعل عن طريق التصويت بالمراسلة في 5 مارس/آذار 2021.
- 11- وأحاطت اللجنة علماً بالتحديث.
- (ب) خطة عمل زيادة الشفافية من أجل مساءلة أكبر
- 12- قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثًا شفهيًا عن خطة عمل زيادة الشفافية من أجل مساءلة أكبر، الموافق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2017. وكانت شعبة سياسات العمليات والنتائج ترصد التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك الالتزام 42، الذي أصبح يعمل الآن بكامل طاقته. واستنتج مكتب المراجعة والإشراف بالفعل أن جميع المبادرات الـ 22 المدرجة في خطة العمل قد نفذت بشكل كبير قبل عام 2020، وبناءً على ذلك، وبموافقة الإدارة، لم يُصدر تقريرًا مرحليًا لعام 2020 نظرًا إلى الفائدة المحدودة لتقرير مرحلي آخر. كما أن مكتب المراجعة والإشراف سينظر في إدراج تقدير نهائي لخطة العمل في خطة عمله لعام 2022. و قدمت شعبة سياسات العمليات والنتائج تحديثًا عن الإجراءات الجارية.
- 13- طلب أعضاء اللجنة توضيحًا بشأن إمكانية دعم الحكومات بالمنح لضمان المزيد من الشفافية في نشر البيانات، وكذلك بشأن تنفيذ إطار التعقيبات التشغيلية الواردة من أصحاب المصلحة. وسأل أعضاء اللجنة أيضًا عن إمكانية نشر تقارير المراجعة الداخلية في الوقت المناسب على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء.
- 14- وأعلمت الإدارة اللجنة بالمنح المقدمة لتحسين قدرة الحكومات في الإدارة المستندة إلى النتائج، بما في ذلك الإبلاغ عن النتائج والحصائل. كما أوضح مكتب المراجعة والإشراف بأن تقارير المراجعة الداخلية تنشر وفقًا للإجراءات الحالية، وبالنظر لطلب اللجنة إتاحة تلك التقارير لأعضاء اللجنة في مرحلة مبكرة، سينسق مكتب المراجعة والإشراف مع الرئيس لضمان أن يطبق هذا مع المضي قدماً. وسيعدل ميثاق مكتب المراجعة والإشراف، إذا لزم الأمر، لكي يعكس هذا الإجراء.
- 15- وأحيط علماً بالتحديث.

القوائم المالية للصندوق – للاستعراض

- (أ) استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجع الخارجي، عند الاقتضاء)
(AC 2021/160/R.3 + Add.1 + Add.2 + Add.3)

- (ب) الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2020
(AC 2021/160/R.4)

- 16- وأدرجت الإدارة بند جدول الأعمال هذا، مشيرة إلى رأي المراجعة غير المتحفظ للمراجع الخارجي بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وبالنسبة للسنة المالية 2020، أكدت الإدارة على الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة، مع شهادة مستقلة صادرة عن المراجع الخارجي للصندوق.

- 17- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الوضع المالي للصندوق والنتائج المبلغ عنها، مع التركيز على أن الحالة المالية الشاملة سليمة وأنه يجري رصد الجدوى الطويلة الأجل بشكل وثيق. وأشار إلى أنه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020 كانت جميع النسب المالية ضمن عتبات سياسة الصندوق وأن السيولة كانت أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات السيولة. وقدم المراجع الخارجي تفاصيل عن أنشطة المراجعة والاختبارات/التقديرات الإضافية التي أجريت في ضوء المخاطر المحتملة التي تفرضها جائحة كوفيد-19.
- 18- وطلب أعضاء اللجنة معلومات عن بعض التوجهات والافتراضات، وتوضيحا بشأن الآثار المحتملة الناجمة عن عملية التصنيف على إعداد القوائم المالية.
- 19- وقدمت الإدارة التفاصيل اللازمة. وأوضح المراجع الخارجي بأن إعداد القوائم المالية يمثل لمعايير الصناعة ولم يتأثر بعملية التصنيف.
- 20- واعتبر أن القوائم المالية الموحدة قد استعرضت وستقدم إلى الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي للمصادقة عليها، قبل الموافقة الرسمية عليها من قبل مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2022.
- التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2020، واستعراض كفاية آليات الإشراف الداخلي (AC 2021/160/R.5) - للاستعراض**
- 21- قدم مكتب المراجعة والإشراف التقرير عن الأنشطة الداخلية للمراجعة والتحقيقات في عام 2020. وأوضح المكتب بأن الإصلاحات التنظيمية، والمالية، والمتعلقة بالقوى العاملة والأعمال الكبيرة في الصندوق قد استمرت في عام 2020، مما فرض ضغوطا على قدرة الموظفين وعلى بيئة الرقابة أيضا. وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 فاقمت من التحديات، وأن الصندوق اتخذ مجموعة واسعة من التدابير في الوقت المناسب خففت من أي أثر سلبي.
- 22- وكشف أعمال المراجعة لمكتب المراجعة والإشراف للمراكز الإقليمية، والبرامج القطرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات الأمن، وإدارة مخاطر التدليس، والضوابط المالية بشكل عام عن امتثال جيد للضوابط والقرارات المؤسسية. ولم يكن هناك أي مؤشر على أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتغييرات الجارية أو الجائحة كانت تتحقق بأي شكل كبير.
- 23- وأشارت أعمال المراجعة المحدودة لمكتب المراجعة والإشراف بشأن البرامج القطرية إلى الحاجة إلى زيادة تعزيز إشراف الصندوق على التوريد في المشروعات وأنشطة إدارة العقود. وأشار المكتب إلى أنه كانت هناك مؤشرات واضحة على تعزيز كبير للهيكلة المالية للصندوق في عام 2020. كما أفاد المكتب بأن منح تصنيف ائتماني عام من فئة AA+ من قبل وكالتين للتصنيف في الجزء الأخير من العام أظهر التقدم الكبير المحرز في هذا المجال والإدارة القوية للمخاطر المالية.
- 24- واستمرت النسبة العالية من ادعاءات الفساد المتعلقة بالمشروعات في عام 2020، وهو توجه بدأ في عام 2018، على الرغم من تباطؤ الأنشطة التشغيلية بسبب الجائحة.
- 25- وفي عام 2020، واجه مكتب المراجعة والإشراف تحديات تتعلق بالقدرات بسبب الدوران الكبير للموظفين والاستشاريين، ومشاركة أربعة موظفين في عملية إعادة التوزيع التي تستغرق وقتا طويلا. وقدم المكتب أيضا تحديثا للجنة بشأن ميزانيته وتخصيص الإدارة للموارد الإضافية المطلوبة لتلبية احتياجاته للعام. كما أعلم المكتب اللجنة بأن كلتا التوصيتين المتعلقةتين بالبرنامج القطري لبنين قد جرى تنفيذهما الآن.
- 26- وأشار أعضاء اللجنة إلى أن تنفيذ البرامج والتوريد من المسائل المتكررة، وأن تنفيذ الإصلاحات الجارية خلال هذه الفترة المحفوفة بالتحديات قد شككت ضغطا على بيئة الرقابة. وطلبت اللجنة تفاصيل بشأن: توقيت التقدير الخارجي المطلوب لجودة وظيفة المراجعة؛ والتدابير المتخذة لحماية استمرارية أعمال مكتب المراجعة والإشراف نظرا إلى التغييرات الجارية في التوظيف، ولضمان التغطية الكافية للمخاطر المحددة (مثل

المخاطر السيبرانية المتزايدة)؛ ومشاركة النتائج المتعلقة بالتدليس/الفساد في الصندوق من أجل منع وتخفيف المخاطر؛ والتباطؤ الظاهر في تنفيذ توصيات المراجعة.

27- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن التقديرات الخارجية للجودة تجرى بصورة روتينية كل خمس سنوات، وأنه بالنظر إلى العملية الصارمة للتقدير الذاتي السنوي في إطار برنامج ضمان الجودة وتحسينها، فإنه لا يرى حاجة لتقريب موعد التقدير الخارجي للجودة القادم. ومن حيث استمرارية الأعمال، أشير إلى أن المكتب لديه إجراءات ناضجة، ومستقرة، وشاملة قائمة، وعملية تسليم دقيقة للمهام، وبالتالي فإنه من غير المتوقع حدوث اضطرابات كبيرة كنتيجة لعملية الانتقال. وقد نفذت جميع الإجراءات التصحيحية المتعلقة ببنين ونيجيريا؛ وكان سبب التباطؤ الذي شوهد في تنفيذ التوصيات عائدا بشكل رئيسي إلى الحاجة لضمان المواعيد مع الإصلاحات الجارية لاستعراض عملية الأعمال. وتقوم لجنة الإدارة التنفيذية في الصندوق برصد تقدم التنفيذ المحرز بشكل وثيق. وأعلم المكتب الأعضاء بأنه يقوم بمشاركة المعلومات المنبثقة عن التحقيقات بشكل منظم مع الإدارة لتيسير التخفيف من المخاطر. وسلطت الإدارة الضوء على دور الاجتماعات الفصلية بين المكتب وجميع الدوائر/الشعب المعنية (دائرة إدارة البرامج، وشعبة خدمات الإدارة المالية، وشعبة المراقب المالي) في ضمان التخفيف الفعال لمخاطر التدليس والفساد.

28- واعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها.

تحديث استخدام الأموال المرحلة (AC 2021/160/R.6) - للاستعراض

29- قدمت الإدارة تحديثًا عن استخدام الأموال المرحلة، مشيرة إلى أن الرصيد الإجمالي المرحل من عام 2020 إلى عام 2021 بلغ 15.48 مليون دولار أمريكي. وأعلنت اللجنة بأن نسبة 17.8 في المائة تقريبا من الأموال قد جرى تخصيصها واستخدامها.

30- وطلب أعضاء اللجنة بعض التوضيحات بشأن مكاتب الاتصال، ومبادئ التخصيص المطبقة على الأموال المرحلة للعام 2020، والدعم المتبادل المحتمل للأنشطة من خلال استخدام الأموال المرحلة، وتحديث عن كيفية معالجة الصندوق لتوصيات المراجعة الحالية.

31- كما أكد أعضاء اللجنة مجدداً على تقديرهم الكبير لاستمرار التحديثات المنتظمة بشأن استخدام الأموال المرحلة، وعلى أنه لا ينبغي استخدام تلك الأموال لتغطية التكاليف المتكررة.

32- وأوضحت الإدارة بأن مبادئ التخصيص الصارمة هذه تطبق لضمان أن الأنشطة غير المتكررة هي وحدها التي تموّل من الأموال المرحلة. وقد أنشئ نظام لتجنب الدعم المتبادل. كما ذكر على وجه التحديد بأن المجالات الرئيسية التي استخدمت من أجلها الأموال المرحلة ارتبطت بالتحديات المنبثقة عن كوفيد (مثل ضمان الأمن المادي والسيبراني) واللامركزية 2.0.

33- وأكدت الإدارة بأن التحديث القادم بشأن استخدام الأموال المرحلة سينجز كما هو مخطط له في سبتمبر/أيلول.

34- وأحيط علماً بالتحديث الذي سيقدم إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

مواضيع متعلقة بنموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والإطار المالي (2022-2024) – للاستعراض:

(أ) آلية الحصول على الموارد المقترضة (AC 2021/160/R.7 + Add.1)

(ب) تحديث شروط التمويل في الصندوق (AC 2021/160/R.8 + Add.1 + Add.2)

35- أدرجت الإدارة بندي جدول الأعمال، وأوضحت بأنه جرى وضع كلتا الوثيقتين بالتوازي، استناداً إلى المحادثات التي جرت في مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس

التنفيذي، وخلال ندوتين غير رسميتين للمجلس التنفيذي. وأشار إلى أن وضع آلية الحصول على الموارد المقترضة كان عنصراً رئيسياً في إصلاح الهيكلية المالية للصندوق.

36- واستفادت اللجنة أيضاً من مداخلة رئيس مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. أوضحت الإدارة بأن الورقة المقدمة بشأن آلية الحصول على الموارد المقترضة تركز على المبادئ وتنتظر في المعايير التالية:

- الانتقائية القطرية وأهلية البلدان: ثلاثة معايير وفقاً للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التركيز الاستراتيجي، والقدرة الاستيعابية، والملكية) ومستوى المديونية بالنسبة لآلية الحصول على الموارد المقترضة فقط؛
- الإمدادات من الموارد المقترضة: سيُنظر في الاقتراض الملزم به/المؤمن والاقتراض المقرر، على النحو المعرف في منهجية الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، من أجل التمويل؛
- الحدود القطرية القائمة على المخاطر: ستُقدر تلك الحدود الإرشادية للبلدان القائمة على المخاطر باعتبارها مقدار التعرض الحصيف الذي يتعين الحفاظ عليه لكل بلد فيما يتعلق باستهلاكه لرأس المال؛
- شروط التمويل المتميزة: سيلتزم بالمبادئ الواردة في ركائز التخرج؛
- الحصول القائم على الطلب، بما يتماشى مع مهمة الصندوق، وأولويات الحكومة، ومبادئ الفعالية الإنمائية.

37- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الإدارة إلى أن تحديث شروط التمويل هو الركيزة الرابعة من الركائز الخمس لآلية الحصول على الموارد المقترضة. وأوضحت الإدارة أيضاً بأن شروط التمويل المقترحة تستند إلى المبادئ الشاملة لشروط التمويل المتميزة وفقاً للمسارات الاقتصادية للبلدان، مما يضمن تمتع البلدان المنخفضة الدخل بأعلى مستويات التيسيرية. كما أشار إلى أن هيكل التسعير الحالي الذي يستخدمه الصندوق سيستمر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بشرط أن يضمن هذا الاستدامة المالية للصندوق. وسوف تنفذ التغييرات اعتباراً من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعداً دون أثر رجعي.

38- طلب أعضاء اللجنة بعض التفاصيل بشأن تحديد سقف/حدود للمخاطر، وبشأن تحديد أولويات الحصول وسلط الأعضاء الضوء على الحاجة للتشاور مع البلدان والإبلاغ الكافي، وأهمية ضمان أن الأسعار المطبقة على تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة تتجاوز متوسط تكلفة الاقتراض. وأكد على مبدأ العالمية، بالإضافة إلى ضمان إمدادات كافية من الأموال. والنُمت تفاصيل حول دراسات لتقدير الطلب، مع الإشارة في نفس الوقت إلى الحاجة لآليات في حالات وجود عدم توازن بين العرض والطلب.

39- وبينما تم الاستفسار عما إذا كان يمكن استخدام التسعير كأداة لتحفيز المشروعات ذات الأثر الإنمائي الكبير التي تشكل تحديات، سأل بعض أعضاء اللجنة عن سبب إزالة الاقتراح الأولي لإدخال الرسوم من هذه النسخة من الوثيقة، مشيرين إلى أن هذه ممارسة شائعة ومتوقعة، وتضمن تغطية الصندوق لتكاليف الاقتراض ذات الصلة، وتضمن بالتالي الاستدامة المالية لتلك العناصر. وأشارت الإدارة إلى رغبتها في إجراء مناقشات أكثر تعمقاً مع الأعضاء قبل إدخال الرسوم.

40- وقدمت الإدارة تفاصيل حول سقف المخاطر والتدابير المطبقة على حافظة الصندوق أيضاً لضمان الاستدامة المالية. وأوضحت الإدارة العملية التي ستحدد التسلسل للحصول على تلك الأموال، وأفادت بأن الإبلاغ السنوي سيضمن تفاصيل عن موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة.

41- واعتُبر أن الوثيقتين قد جرى استعراضهما، وستقدمان إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليهما وللصادقة على التعديلات القانونية ذات الصلة من أجل الموافقة عليها من قبل مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2022.

تحديث عن إدارة الأصول والخصوم (AC 2021/160/R.9) – للاستعراض

42- قدمت الإدارة تحديثًا عن إطار إدارة الأصول والخصوم، مشيرة إلى التقدم المحرز منذ أن وافق المجلس التنفيذي على التعزيز الأخير للإطار في ديسمبر/كانون الأول 2019، مثل التعاون بين شعبة خدمات الخزانة ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية من خلال الاتفاقية الداخلية على مستوى الخدمات التي وقعت مؤخرًا، والموارد الإضافية، والعمل المنجز لرسم خريطة البيانات المالية.

43- وردا على سؤال، جرت طمأنة أعضاء اللجنة بشأن المرونة الكافية للاتفاقية الداخلية على مستوى الخدمات. واعتبر أن الوثيقة قد استعرضت.

إدارة المخاطر المؤسسية - للعلم

44- قدمت الإدارة تحديثًا عن التطورات الأخيرة في إدارة المخاطر المؤسسية، متطرفة إلى العمل الذي قام به مكتب إدارة المخاطر المؤسسية منذ نهاية عام 2020. وأشار إلى أنه قد أعيد النظر في نضج المخاطر المؤسسية وتقديره كأساس للتفعيل الفعال لعدة مجالات من الإشراف على المخاطر وإدارة المخاطر. كما أشير إلى أن مكتب إدارة المخاطر المؤسسية قد حدد الأولويات وشرع في الحصول على الموارد، مع الأخذ في الاعتبار الواجب الأدوات القائمة.

45- وقدمت الإدارة تفاصيل حول حوكمة المخاطر، مشيرة إلى أن إنشاء لجان المخاطر سيسمح، من بين أمور أخرى، بتسيخ الوعي بالمخاطر في الصندوق بشكل أكثر فعالية. وستكون هذه اللجان بمثابة جهة الاتصال الخاصة بالإشراف من أجل استعراض المخاطر في الوقت المناسب، ومن أجل رصدتها. وأشار إلى أنه ستكون هناك ثلاث لجان تقنية ترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المؤسسية. كما قدمت الإدارة تفاصيل عن التقدم الذي يتم إحرازه في إنشاء نسخة محسنة من لوحة المخاطر المؤسسية. كما قدمت معلومات عن أهمية الحفاظ على التصنيفات الائتمانية المنجزة وعن مستوى الانخراط مع وكالات التصنيف المطلوب للحفاظ عليها. والصندوق حاليا في مرحلة الرقابة وفي تفاعل مستمر مع محلي الوكالات.

46- رحب أعضاء اللجنة بالتحديث وأحاطوا علما بالخطوات الإضافية التي ستتخذ وسط التحديات المنبثقة عن إنشاء ثقافة تتعلق بالمخاطر.

47- وأحيط علما بالعرض.

مسائل أخرى

48- لم تُطرح أية بنود إضافية كمسائل أخرى.